الأمم المتحدة
A/HRC/52/67
الجمعية العامة
Distr.: General
7 February 2023
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والخمسون
27 شباط/فبراير – 31 آذار/مارس 2023
البند 4 من جدول الأعمال
حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، جاويد رحمان*

موجز

في هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 24/49، يبحث المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في هذا البلد حالياً، مع التركيز على الأحداث التي أدت إلى وفاة جينا مهسا أميني في 16 أيلول/سبتمبر 2022 ومنذ وفاتها. ويخلص المقرر الخاص إلى استنتاجات ويقدم توصيات لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد.

* اتُّفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدِّمة له.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 24/49 الذي طلب فيه المجلس إلى المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية أن يقدم إليه تقريراً في دورته الثانية والخمسين. وينقسم التقرير إلى أربعة أجزاء رئيسية: بعد مقدمة ولمحة عامة عن أنشطته، يبحث المقرر الخاص في القسم الثاني الأحداث التي أدت إلى وفاة جينا مهسا أميني في 16 أيلول/سبتمبر 2022 وتلك التي وقعت منذ وفاتها. وفي الجزء الثالث، يسلط المقرر الخاص الضوء على أكثر الشواغل إلحاحاً في مجال حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بينما يقدم في الجزء الأخير استنتاجات وتوصيات. ويحتوي التقرير على معلومات جُمعت حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

2- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى المقرر الخاص عدداً لا يحصى من التقارير وعقد اجتماعات متعددة عبر الإنترنت وشخصياً مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأسرهم ومحامييهم والمجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان والمسؤولين الحكوميين ووسائط الإعلام وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين. وواصل العمل بنشاط مع حكومة جمهورية إيران الإسلامية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ووكالات الأمم المتحدة، والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وهيئات المعاهدات. وزار السويد (أيار/مايو) وسويسرا (أيار/مايو - حزيران/يونيه، وأيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر)، وأيرلندا (حزيران/يونيه)، والولايات المتحدة الأمريكية (تشرين الأول/أكتوبر)، وألمانيا (تشرين الثاني/نوفمبر)، وبلجيكا (كانون الأول/ديسمبر).

3- ويأسف المقرر الخاص لاستمرار السلطات الإيرانية في منعه من دخول البلد ويكرر طلبه القيام بزيارات إلى البلد وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان المنشئ لولايته.

4- وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022، قدم المقرر الخاص تقريره إلى الجمعية العامة، وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، قدم عرضاً في اجتماع لمجلس الأمن عُقد بصيغة آريا. وفي كلتا المناسبتين، دعا المقرر الخاص إلى الإسراع بإنشاء آلية مستقلة للتحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي أفضت إلى وفاة جينا مهسا أميني والانتهاكات التي تلت وفاتها. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أدلى المقرر الخاص ببيان باسم اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة وباسم ولايته، في الدورة الاستثنائية الخامسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان بشأن "تدهور حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والأطفال"[1] مكرراً تلك الدعوة.

5- وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، أحال المقرر الخاص 28 بلاغاً إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية، بالاشتراك مع مكلفين آخرين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وخلال الفترة نفسها، أرسلت الحكومة 21 رداً على الرسائل المرسلة في عامي 2021 و2022. وأصدر المقرر الخاص أيضاً تسعة بيانات عامة مشتركة مع آخرين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

(1) انظر www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/special-sessions/session35/35-special-session.

ثانياً- انتهاكات حقوق الإنسان التي أدت إلى وفاة جينا مهسا أميني والانتهاكات التي وقعت منذ ذلك الحين

ألف- معلومات أساسية

6- في 16 أيلول/سبتمبر 2022، توفيت جينا مهسا أميني، وهي امرأة إيرانية تنتمي إلى الأقلية الكردية وتبلغ من العمر 22 عاماً، أثناء احتجاز الشرطة لها في طهران، وبعد ثلاثة أيام من اعتقالها بدعوى عدم امتثالها للقواعد الصارمة المطبقة في البلد بشأن لباس المرأة وذلك بسبب ارتدائها ما اعتُبر "حجاباً غير لائق". وأثارت وفاتها الغضب والاحتجاجات في جميع أنحاء البلد، وهي احتجاجات قادتها النساء والشباب تحت شعار "زان، زنديجي، آزادي" ("النساء، الحياة، الحرية")[2].

7- وسرعان ما انتشرت الموجة الأولى من الاحتجاجات في جميع أنحاء البلد، ووصلت إلى 160 مدينة وإلى جميع المقاطعات الـ 31 في جمهورية إيران الإسلامية، وشارك فيها أفراد من جميع شرائح المجتمع، ومن جميع الأعمار والأجناس من مختلف الخلفيات العرقية واللغوية والدينية والاجتماعية والاقتصادية، متحدين في التعبير عن استيائهم من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف والتمييز الجنسانيان، ورغبتهم في إنهاء نظام الحكم الديني الديكتاتوري[3]. وبين 16 أيلول/سبتمبر و2 كانون الأول/ديسمبر 2022، تم تسجيل أكثر من 641 1 احتجاجاً[4].

8- ويعرب المقرر الخاص عن استيائه من رد السلطات الإيرانية الوحشي على هذه الاحتجاجات. وذُكر أن الرد العنيف الذي نفذته قوات الأمن، دون هوادة، أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 476 شخصاً، بينهم ما لا يقل عن 64 طفلاً و34 امرأة[5]، وإلى إصابة مئات المحتجين بجروح خطيرة، واعتقال الآلاف أو احتجازهم أو سجنهم. واتساقاً مع أنماط الإنكار والتستر المنتشرة على نطاق واسع، نسبت السلطات المسؤولية عن هذه الوفيات إلى أعداء جمهورية إيران الإسلامية. ويشعر المقرر الخاص بالجزع إزاء استمرار العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك حالات القتل والاعتداء البدني والجنسي والقمع الشرس للأقليات العرقية والدينية، ولا سيما البلوش والأكراد. ويشعر أيضاً بقلق بالغ إزاء استمرار قمع واستهداف نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء المدافعين عن حقوق المرأة والمحامين والصحفيين، وكذلك إزاء إغلاق السلطات لجميع وسائل التعبير الحر، بما في ذلك كثرة تعطيل الإنترنت وفرض رقابة على منصات التواصل الاجتماعي.

9- ويعرب المقرر الخاص عن غضبه لأنه على الرغم من النداءات التي وجهها المجتمع الدولي، بما في ذلك النداءات التي وجهها هو بموجب ولايته، أعدمت السلطات الإيرانية اثنين من المحتجين، هما محسن شكاري ومجيد رضا رهنورد، في كانون الأول/ديسمبر 2022 بعد محاكمات تعسفية وموجزة وصورية، انتهكت الحق في محاكمة عادلة والحق في مراعاة الأصول القانونية الواجبة. ولا يزال يساوره

(2) انظر www.euronews.com/2022/11/25/iran-protests-what-caused-them-who-is-generation-z-will-the-unrest-lead-to-revolution.

(3) انظر www.theguardian.com/world/2022/nov/06/iran-fresh-protests-universities-kurdish-region.

(4) انظر www.en-hrana.org/wp-content/uploads/2022/12/82-Day-WLF-Protest-in-Iran-2022-English.pdf؛ و www.theguardian.com/world/2022/dec/08/iran-executes-man-23-mohsen-shekari-allegedly-stabbing-pro-regime-officer.

(5) انظر https://iranhr.net/en/articles/5669.

القلق لأن ما لا يقل عن 100 شخص آخر اتهموا بارتكاب جرائم يمكن أن تصل عقوبتها إلى الإعدام، وقد يكونون إما في انتظار المحاكمة أو قيد المحاكمة[6].

10- وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، عقد مجلس حقوق الإنسان جلسة خاصة بشأن "تدهور حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والأطفال" واعتمد القرار دإ-1/35[7]، الذي أنشأ بموجبه بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق تنطوي ولايتها على إجراء تحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة المتعلقة بالاحتجاجات التي بدأت في 16 أيلول/سبتمبر 2022، وخاصة فيما يتعلق بالنساء والأطفال[8]، وجمع وتوحيد وتحليل الأدلة على هذه الانتهاكات والحفاظ على الأدلة، بما في ذلك في ضوء التعاون في أي إجراءات قانونية[9]. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر 2022، عُينت سارة حسين (بنغلاديش) (رئيسا) وشاهين سردار علي (باكستان) وفيفيانا كرستيسيفيتش (الأرجنتين) أعضاء في بعثة تقصي الحقائق[10].

11- وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراراً (بأغلبية 29 صوتاً مقابل 8 أصوات، مع امتناع 16 عضواً عن التصويت) بإخراج جمهورية إيران الإسلامية من لجنة وضع المرأة بما تبقى من فترة ولايتها البالغة أربع سنوات وتنتهي في عام 2026[11].

12- ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2022، فرضت دول مختلفة، بما فيها أستراليا، وألمانيا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي عقوبات تتعلق بحقوق الإنسان ضد أفراد وكيانات إيرانية. وتشمل هذه العقوبات حظر السفر وتجميد الأصول وقيود أخرى[12]. ورداً على ذلك، فرضت السلطات الإيرانية أيضاً عقوبات على أفراد وكيانات.

باء- وفاة جينا مهسا أميني

13- ألقت شرطة الآداب القبض على جينا مهسا أميني في 13 أيلول/سبتمبر 2022 بينما كانت في زيارة عائلية إلى طهران من مسقط رأسها سقز في إقليم كردستان. وتشير روايات شهود العيان وغيرها من الأدلة إلى أنها تعرضت للضرب المبرح أثناء نقلها قسراً إلى مركز احتجاز فوزارا في طهران. وأشارت تقارير، بما في ذلك صور جينا مهسا أميني في وحدة العناية المركزة، إلى أنها تعرضت للضرب على رأسها. وفي غضون ساعات من اعتقالها، دخلت في غيبوبة ونُقلت إلى مستشفى كسرى. وأُعلنت وفاتها رسمياً في 16 أيلول/سبتمبر 2022.

(6) المرجع نفسه.

(7) قرار مجلس حقوق الإنسان دإ-1/35 المؤرخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

(8) المرجع نفسه، الفقرة 7(أ).

(9) المرجع نفسه، الفقرة 7(ج).

(10) انظر www.ohchr.org/en/press-releases/2022/12/president-human-rights-council-appoints-members-investigative-body-iran.

(11) انظر https://news.un.org/en/story/2022/12/1131722.

(12) انظر www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/human-rights-sanctions-iran-need-more-coordination-and-creativity.

1- سياق العنف ضد النساء والفتيات

14- لم تكن وفاة جينا مهسا أميني حدثاً معزولاً، بل كانت الأحدث في سلسلة طويلة من حالات العنف الشديد الذي تمارسه السلطات الإيرانية ضد النساء والفتيات، ويمثل ارتداء الحجاب الإلزامي وتطبيق سلطات الدولة لهذا الأمر رمزاً لهذا العنف ولحرمان المرأة من حقوق الإنسان الأساسية ومن الكرامة منذ عقود[13].

15- وتجلى التركيز المتزايد على إنفاذ القانون المتعلق بارتداء الحجاب خلال الفترة المشمولة بالتقرير عندما كثفت شرطة الآداب في حزيران/يونيه 2022 دورياتها، وشرعت في مضايقات لفظية وجسدية للنساء اللواتي ينظر إليهن على أنهن يرتدين "الحجاب الفضفاض" واعتقلتهن وأغلقت العديد من مؤسسات الأعمال. وعلى مدى السنوات الأخيرة، أظهرت مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من الأدلة حالات متعددة من هذا النوع من العنف[14]. وفي قضية بارزة، ألقي القبض، في تموز/يوليه 2022، على الفنانة والمحررة سبيده رشنو البالغة من العمر 28 عاماً، بعد أيام قليلة من انتشار مقطع فيديو لامرأة في حافلة تحاول إجبارها على ارتداء الحجاب[15]. وأفيد بأن السيدة رشنو أُدخلت المستشفى بسبب نزيف داخلي، أثناء احتجازها لدى السلطات الحكومية. وبعد حملة على وسائل التواصل الاجتماعي، عرض التلفزيون الحكومي، بشكل غير قانوني، مقطع فيديو عُدل بشكل كبير، تظهر فيه السيدة رشنو متوعكة، وهي تقرأ على ما يبدو سطوراً من نص[16]. وفي 20 آب/أغسطس 2022، ذكرت وسائل الإعلام الحكومية أنها متهمة بارتكاب جرائم، بينها جرائم تمس الأمن القومي و"بتشجيع الفساد (الأخلاقي) والدعارة"[17]. وذُكر أن السيدة رشنو، التي أطلق سراحها بكفالة في آب/أغسطس 2022، حكم عليها بالسجن لمدة خمس سنوات مع وقف التنفيذ في كانون الأول/ديسمبر 2022[18].

16- وفي تموز/يوليه 2022، دعا رئيس السلطة القضائية أجهزة الاستخبارات إلى اتخاذ إجراءات قوية ضد الأشخاص الذين يدعون إلى عدم التقيد بإلزامية ارتداء الحجاب. وطلب الرئيس رئيسي من جميع الجهات الحكومية أن تطبق بصرامة قانون "العفة والحجاب"، واصفاً عدم الامتثال لقواعد ارتداء الحجاب بأنه "ترويج منظم للفساد الأخلاقي في مجتمع إسلامي"[19]. وفي آب/أغسطس 2022، وقع مرسوماً يأمر بمزيد من الإجراءات القمعية[20]. وبعد شهر، أعلنت السلطات عن خطة لاستخدام تكنولوجيا المراقبة للكشف عن النساء اللواتي يرتدين "الحجاب غير اللائق" في وسائل النقل العام وفي مراكز التسوق بهدف فرض عقوبات مالية عليهن[21]. وورد أن النساء اللواتي لا يرتدين "الحجاب اللائق" مُنعن من دخول

(13) الوثيقة A/HRC/46/50، الفقرات 52-54.

(14) انظر https://twitter.com/hra_news/status/1551956835829161985؛ و https://twitter.com/bbcpersian/status/1549379958119727104.

(15) انظر https://twitter.com/alinejadmasih/status/1548261157961510913?s=46&t=7MEaxRH79hDO_EWLfRZ2mQ.

(16) انظر www.theguardian.com/global-development/2022/aug/23/arrests-and-tv-confessions-as-iran-cracks-down-on-women-improper-clothing-hijab.

(17) انظر https://iranhumanrights.org/2022/08/sepideh-rashno-latest-target-of-raisi-governments-campaign-of-repression.

(18) انظر www.en-hrana.org/sepideh-rashno-sentenced-to-five-years-suspended-imprisonment.

(19) انظر www.imna.ir/news/586294 (in Persian).

(20) انظر www.rferl.org/a/iran-women-dress-restrictions-raisi/31989759.html.

(21) انظر www.theguardian.com/global-development/2022/sep/05/iran-government-facial-recognition-technology-hijab-law-crackdown.

المصـــارف والمكاتب الحكومية أو من اســـتخدام وســـائل النقل العام[22]. وفي 4 أيلول/ســـبتمبر 2022، أي قبل أيام قليلة فقط من وفاة جينا مهســا أميني، أعلن المتحدث باسـم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، علي خان محمدي، أن وزارة الاســـتخبارات اعتقلت 300 شـــخص بســـبب ترويجهم لعدم ارتداء الحجاب، والذين وصـفهم ب "قادة العصـابات الذين كانوا يحاربون الحجاب" وعزا هذا النشـاط إلى "العدو" الذي يسـعى إلى الاسـتقطاب داخل المجتمع. وفي مقابلة في بداية تشـرين الثاني/نوفمبر 2022، قال: "إن العدو يحاول إسقاط الحجاب، وهو رمز [الشريعة]" و"إذا أسقطوا هذا الرمز، فسيأتي العري وأشياء أخرى بعد ذلك"[23]. وفي 25 كانون الأول/ديســـمبر 2022، أكد المدعي العام أن الظهور بدون حجاب في الأماكن العامة جريمة[24].

2- التحقيقات في وفاة جينا مهسا أميني أثناء الاحتجاز

17- يأسف المقرر الخاص لعدم إجراء سلطات الدولة أي تحقيق مستقل ونزيه وشفاف في وفاة جينا مهســـا أميني والاســـتمرار في نفي ارتكابها أي تجاوزات أو مخالفات[25]. إذ قدمت الســـلطات ادعاءات لا أساس لها من الصـحة بأن جينا مهسـا أميني توفيت بسـبب مشـكلة في القلب وأن وفاتها كانت مرتبطة بظروف طبية موجودة مسبقاً[26]، وهي ادعاءات رفضتها أسرتها كلياً[27].

18- وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أصدرت منظمة الطب الشرعي (الخاضعة لسلطة القضاء) بياناً يشـير إلى أن وفاة جينا مهســا أميني لم تكن ناجمة عن ضــربات على الرأس والأعضــاء الحيوية وأطراف الجسـم[28]. ومنذ 27 أيلول/سـبتمبر 2022، أَطلعَ المجلسُ الأعلى لحقوق الإنسـان في جمهورية إيران الإسلامية، الذي يعمل تحت إشراف السلطة القضائية، المقررَ الخاص على ما مجموعه 30 تقريراً، بما في ذلك تقرير تحقيق في وفاة جينا مهسا أميني، كرر فيه استنتاجات منظمة الطب الشرعي[29].

(22) انظر https://foreignpolicy.com/2022/10/10/iran-protests-hijab-mahsa-amini-morality-police-ebrahim-raisi؛ و www.rferl.org/a/iran-women-dress-restrictions-raisi/31989759.html.

(23) انظر https://rasanah-iiis.org/english/monitoring-and-translation/iran-in-a-week/75-percent-of-iranians-will-participate-in-protests-300-opponents-of-compulsory-hijab-arrested-iran-warns-europe-over-energy-crisis-winter-is-approaching; www.middleeasteye.net/news/iran-hijab-law-removal-lead-to-nudity-press-review and www.independentpersian.com/node/266036.

(24) انظر www.sharghdaily.com/fa/tiny/news-865443 (in Persian).

(25) انظر www.mashreghnews.ir/news/1419203; www.article19.org/resources/iran-justice-for-mahsa-jhina-amini؛ و https://edition.cnn.com/2022/09/19/middleeast/iranian-police-say-death-of-mahsa-amini-unfortunate-intl/index.html.

(26) High Council for Human Rights of the Islamic Republic of Iran, “Report No. 2 pertaining death of Mahsa Amini & Ensuing Events”, p. 1 (https://en.mfa.ir/files/mfaen/report.pdf); www.rferl.org/a/iran-forensic-report-denies-amini-death-injuries/32069928.html؛ و www.reuters.com/world/middle-east/iranian-state-coroner-says-mahsa-amini-did-not-die-blows-body-2022-10-07.

(27) انظر www.aljazeera.com/news/2022/9/19/irans-police-denies-women-who-died-in-custody-was-beaten؛ و www.sbs.com.au/news/article/why-these-women-are-chopping-off-their-hair-and-burning-their-headscarves/zhgjl80mf.

(28) انظر https://khabaronline.ir/xjjbq (باللغة الفارسية).

(29) High Council for Human Rights of the Islamic Republic of Iran, “Report No. 4 pertaining death of Mahsa Amini & following events”.

19- ومع ذلك، في 18 أيلول/سبتمبر 2022، كتب رئيس المجلس الطبي الإقليمي في هرمزغان رسالة عامة إلى رئيس المجلس الطبي لجمهورية إيران الإسلامية، الهيئة التنظيمية الرسمية للرعاية الصحية، يطلب منه أداء واجباته المهنية والتدخل في حالة جينا مهسا أميني، مشيراً إلى أن النزيف من الأذن والكدمات تحت عينيها لا يتفقان مع الرواية التي قدمتها بعض السلطات ومفادها أن جينا مهسا أميني توفيت بنوبة قلبية وأن معظم العلامات الظاهرة في الصور التي نشرت لها وهي في المستشفى تتفق مع الأعراض المتعلقة بإصابة الرأس والنزيف الذي نتج عنها[30]. وفي بيان صدر في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022، انتقد أكثر من 800 عضو في المجلس الطبي رئيسه لاستخدامه اسم وسمعة المنظمة لإضفاء الشرعية على لجنة تقصي الحقائق في التستر على سبب وفاة جينا مهسا أميني[31]. ودحض عدد من الأطباء الرواية الرسمية للأحداث. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر 2022، تجمعت مجموعة من الأطباء الشرعيين في مدينة شيراز احتجاجاً على تدخل قوات الأمن في عملهم ودحضوا السبب الذي قدمته السلطات لوفاة جينا مهسا أميني. وأفيد بأن أحدهم اعُتقل في وقت لاحق[32]. وتتناقض روايات شهود العيان أيضاً مع موقف الدولة[33].

20- ولم يقتصر الأمر على رفض الطلبات المتعددة التي تقدمت بها أسرة جينا مهسا أميني لإنشاء لجنة من الأطباء المستقلين للتحقيق في وفاتها، بل حُرمت الأسرة من الاطلاع على تقرير تشريح جثتها وتعرضت للتهديدات والضغوط من قبل السلطات[34]. ولم تُنشر التسجيلات المتعلقة باعتقال جينا مهسا أميني. وأشارت مصادر مختلفة، بما في ذلك قائد سابق في الحرس الثوري الإسلامي[35]، فضلاً عن مصادر مستقلة أخرى، إلى تقارير تفيد بأن جينا مهسا أميني تعرضت للضرب المبرح على يد عناصر من شرطة الآداب، وذُكر أن وفاتها حدثت بسبب التعذيب وسوء المعاملة على يد الشرطة[36].

جيم- استخدام القوة المميتة غير القانونية ضد المحتجين

21- بدأ رد الدولة العنيف على الاحتجاجات فور وفاة جينا مهسا أميني، خلافاً لتقارير السلطات الإيرانية، التي تدعي أن قوات الأمن تلقت تعليمات بالتصرف بما يقتضيه التسامح وضبط النفس[37]. وعلى العكس من ذلك، تشير التوجيهات الصادرة عن أعلى سلطات الدولة إلى سياسة متعمدة لسحق الاحتجاجات بأي ثمن.

(30) انظر https://twitter.com/bbcpersian/status/1571810543056347138 (in Persian); www.rferl.org/a/iran-amini-death-head-injury-doctor/32042587.html؛ و www.radiofarda.com/a/32041675.html (باللغة الفارسية).

(31) انظر www.radiofarda.com/a/support-of-hundreds-of-doctors-against-iran-s-protests/32079467.html (in Persian).

(32) انظر https://twitter.com/bbcpersian/status/1585046452702937088 (in Persian).

(33) انظر www.i24news.tv/en/news/middle-east/iran-eastern-states/1664205590-eyewitness-confirms-amini-was-hit-by-iranian-police-report؛ و www.amnesty.org.uk/press-releases/iran-leaders-gathered-un-must-act-over-mahsa-aminis-death-and-anti-protest-violence.

(34) انظر www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-63200649.

(35) انظر www.bbc.com/persian/articles/c10p6rd1yg2o (باللغة الفارسية).

(36) انظر www.theguardian.com/global-development/2022/sep/16/iranian-woman-dies-after-being-beaten-by-morality-police-over-hijab-law.

(37) التقريران رقم 4 ورقم 9 الواردان من المجلس الأعلى لحقوق الإنسان.

22- وفي 22 أيلول/سبتمبر 2022، أصدر الحرس الثوري الإسلامي بياناً أدان فيه الاحتجاجات في البلد باعتبارها نتاج "مؤامرة للعدو"، واصفاً إياها بأنها "فتنة" ودعا القضاء إلى محاكمة من ينشرون أخباراً كاذبة[38]. وفي 23 أيلول/سبتمبر 2022، أصدر الجيش الإيراني بياناً حذر فيه من أنه "سيواجه مؤامرات الأعداء المختلفة من أجل ضمان الأمن"[39]. في 25 أيلول/سبتمبر 2022، شدد رئيس السلطة القضائية، غلام حسين محسني إجئي، على "الحاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة دون تساهل ضد المحرضين الأساسيين على "أعمال الشغب""[40]. وذكر رئيس الجمهورية أيضاً أن على إيران "التعامل بحزم مع أولئك الذين يعتدون على أمن البلاد وسلامها"[41].

23- وقد أظهرت مقاطع فيديو وتقارير وإفادات شهود العيان قوات الأمن (بما في ذلك الشرطة والحرس الثوري الإسلامي وميليشيا الباسيج) وهي تقمع المحتجين بعنف، وكشفت عن نمط واسع النطاق من الاستخدام المميت وغير القانوني للقوة، بما في ذلك استخدام بنادق الصيد والبنادق الهجومية والمسدسات ضد المحتجين[42]. وزعم أن قوات الأمن كانت تطلق الذخيرة الحية وخرطوش صيد الطيور وغيرها من الكبسولات المعدنية مباشرة على المتظاهرين العزل والسلميين الذين لم يشكلوا أي تهديد وشيك للحياة أو أي تهديد بإلحاق إصابات خطيرة، وكذلك على المارة وأولئك الذين كانوا يفرون[43]، وفي كثير من الحالات أظهروا نية واضحة للقتل أو تجاهلاً تاماً لما إذا كانت أفعالهم ستؤدي إلى خسائر في الأرواح أو إصابات خطيرة، فضلاً عن نية تخويف جميع المشاركين في الاحتجاجات[44].

24- وكانت هناك أدلة على عمليات قتل متعمدة أُبلغ بها المقرر الخاص في كثير من الحالات، حيث أطلقت قوات الأمن النار على أشخاص من مسافة قريبة. وأطلقت قوات الأمن النار على مينو مجيدي، وهي أم تبلغ من العمر 62 عاماً، وأطلقت عليها 167 رصاصة صغيرة في كرمانشاه، كما ذكرت ابنتها، وتوفيت وهي في طريقها إلى المستشفى[45]. أما هاديس نجفي، وهي امرأة تبلغ من العمر 23 عاماً، فقد توفيت خلال احتجاج في كرج بتاريخ 21 أيلول/سبتمبر 2022، بعد إصابتها بعدة رصاصات في

(38) انظر www.hamshahrionline.ir/news/707789 (in Persian)؛ و-https://time.com/6216024/iran-protests-islamic-republic-response.

(39) انظر https://english.alarabiya.net/News/middle-east/2022/09/23/Iran-s-army-warns-it-will-confront-the-enemies-as-protests-escalate.

(40) انظر www.theguardian.com/world/2022/sep/26/death-toll-grows-in-iran-as-mahsa-amini-protests-continue-for-10th-night.

(41) انظر www.independent.co.uk/news/world/middle-east/iran-must-deal-decisively-with-those-who-oppose-country-s-security-and-tranquillity-says-president-b2174802.html؛ و-www.theguardian.com/world/2022/sep/24/protests-spread-in-iran-as-president-raisi-vows-to-crack-down.

(42) انظر www.hrw.org/news/2022/10/05/iran-security-forces-fire-kill-protesters; https://twitter.com/KurdistanHRN_En/status/1594631230632644609; https://twitter.com/KurdistanHRN/status/1598438910568587264 (باللغة الفارسية)؛ و https://ir.voanews.com/a/iran-shooting/5168912.html (باللغة الفارسية).

(43) انظر www.youtube.com/watch?v=jWUKHoFEVvg؛ و https://youtu.be/Dte1ueuHgf4.

(44) انظر www.amnesty.org/en/latest/news/2022/09/iran-world-must-take-meaningful-action-against-bloody-crackdown-as-death-toll-rises; www.hrw.org/news/2022/11/03/iran-thousands-detained-protesters-and-activists-peril؛ و www.hrw.org/news/2022/10/05/iran-security-forces-fire-kill-protesters.

(45) انظر www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-63836921.

القلب والبطن والرقبة[46]. ويظهر مقطع فيديو صُـــوِّر في طهران بتاريخ 1 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2022 تقريباً رجلاً أعزل تعرض للضـرب المبرح بالهراوات وأطلقت عليه قوات الأمن النار[47]. وتعرض العديد من الأشـخاص الذين التقطوا صـوراً أو مقاطع فيديو لقوات الأمن لإطلاق النار أو الضـرب، بمن فيهم شـيرين علي زاده، التي أصـيبت في إطلاق نار عشـوائي على المتظاهرين من قبل قوات الباسـيج في عباس آباد؛ وقد توفيت في 21 أيلول/سبتمبر 2022 أثناء التصوير من سيارة[48].

1- قتل الأطفال

25- ذُكر أن ما لا يقل عن 64 طفلاً قتلوا على أيدي قوات الأمن منذ بدء الاحتجاجات، خمسـة منهم، أربع فتيات وصـبي، تعرضـوا للضـرب حتى الموت[49]. وشـمل ذلك طفلتين تبلغان من العمر 16 عاماً، هما سارينا إسماعيل زاده ونيكا شاكارامي[50]؛ وسارينا سعيدي البالغة من العمر 15 عاماً من سنندج[51]؛ وصـبي يبلغ من العمر 16 عاماً هو مهدي موسـوي نيكو. ومن بين التقارير المتعددة عن إطلاق النار على الأطفال من مســـافة قريبة، أفاد أحد التقارير بمقتل كومار داروفتاده، البالغ من العمر 16 عاماً، في 30 تشـــرين الأول/أكتوبر 2022 خلال الاحتجاجات في بيرانشـــهر بمقاطعة غرب أذربيجان، بعد أن أطلقت قوات الأمن النار من بندقية صـيد على صـدره وبطنه من مسـافة متر واحد تقريباً[52]. وبحسـب ما ورد، أصـيب صـبي أفغاني يبلغ من العمر 14 عاماً، يدعى محمد رضـــا ســـارفاري، برصـــاصـــة في مؤخرة رأســـه في 21 أيلول/سبتمبر 2022 أثناء فراره من قوات الأمن التي كانت تطلق النار عشوائياً على المحتجين[53].

26- وفي 17 تشـــرين الأول/أكتوبر 2022، أدانت لجنة حقوق الطفل بشـــدة "الانتهاكات الجســـيمة لحقوق الطفل" وأعربت عن قلقها إزاء ما أبلغ عنه من عمليات قتل للأطفال على أيدي قوات الأمن التي أصـــابت واحتجزت وعذبت مئات الأطفال الآخرين. وأشـــارت إلى تقارير تفيد بأنه على الرغم من الحزن على فقدان طفل، فإن العديد من الأســـر "تعرضـــت لضـــغوط لتبرئة قوات الأمن بإعلان انتحار أطفالها والإدلاء باعترافات كاذبة"[54].

27- وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022، حثت الممثلة الخاصـة للأمين العام المعنية بالعنف ضـد الأطفال الحكومة على "وضـع حد للعنف والإيذاء ضـد الأطفال وضـمان حقوقهم في الحماية والتعبير عن آرائهم بطريقة آمنة وســـلمية"[55]. وفي 27 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2022، أدانت منظمة الأمم المتحدة للطفولة "جميع أشكال العنف ضد الأطفال"، ودعت إلى "وضـع حد لجميع أشكال العنف وسوء المعاملة"

(46) انظر www.itv.com/news/2022-09-30/iranian-tiktoker-hadis-najafi-23-shot-dead-during-demonstrations-in-karaj.

(47) انظر https://twitter.com/AmnestyIran/status/1587496062700380168.

(48) انظر https://twitter.com/AmnestyIran/status/1587863421810262017.

(49) انظر www.amnesty.org/en/documents/mde13/6104/2022/en؛ و https://kayhanlife.com/society/human-rights/children-in-iran-may-risk-execution-for-taking-part-in-nationwide-protests.

(50) انظر https://iranhr.net/en/articles/5514؛ و www.nytimes.com/2022/10/13/world/middleeast/iran-protests-killed-teens.html.

(51) انظر https://twitter.com/hashtag/SarinaSaedi?src=hashtag_click.

(52) انظر www.amnesty.org/en/documents/mde13/6104/2022/en.

(53) المرجع نفسه.

(54) انظر www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2022/10/iran-end-killings-and-detentions-children-immediately-un-child.

(55) انظر https://violenceagainstchildren.un.org/news/statement-special-representative-iran.

ضـد الأطفال، وأعربت عن قلقها العميق إزاء اسـتمرار المداهمات وعمليات التفتيش التي تجري في بعض المدارس[56]. وأعلن المجلس التنسـيقي لنقابات المعلمين في البلد أن ضـباط الأمن أزهقوا أرواح عدد من الطلاب والأطفال بأكثر الطرق وحشية خلال القمع الممنهج[57].

2- التمثيل المفرط للأقليات العرقية والدينية بين ضحايا عمليات القتل

28- تأثرت الأقليات العرقية والدينية التي عانت عقوداً من التمييز والاضـطهاد المنهجي والنظمي بشكل غير متناسب في موجة القمع الحالية. فأكثر من نصف العدد الإجمالي للأشخاص الذين قتلوا منذ بدء الاحتجاجات هم من المحافظات التي يسـكنها البلوش والأكراد[58]. ويشـكل الأطفال من الأقليتين البلوشية والكردية في البلد 63 في المائة من الضحايا الأطفال المسجلين[59].

29- وحتى 31 كانون الأول/ديسـمبر 2022، قتلت قوات الأمن الإيرانية 130 بلوشـيا[60]. في 30 أيلول/سبتمبر 2022، وقع الحادث الأكثر دموية على الإطلاق منذ بدء الاحتجاجات في زاهدان، محافظة سـيستان وبلوشـستان، عندما تظاهر البلوش بعد صـلاة الجمعة للتعبير عن التضـامن مع الاحتجاجات والمطالبة بالمساءلة عن اغتصـاب فتاة تبلغ من العمر 15 عاماً من قبل قائد شرطة في المحافظة. وبينما كان الناس يتجمعون في الشارع المقابل لمركز الشرطة للاحتجاج، أطلقت قوات الأمن النار بالذخيرة الحية وخرطوش الصـيد والغاز المسـيل للدموع على المحتجين والمارة من داخل مركز الشـرطة ومن أسـطح المنازل المجاورة، وأصـيب غالبية الضـحايا بالرصـاص في الرأس والقلب والرقبة والجذع مما يدل على نية واضـحة للقتل أو إلحاق ضـرر جسيم[61]. ووفقاً لجماعات حقوق البلوش، قتل 93 شـخصـاً على الأقل في زاهدان ذلك اليوم[62].

30- كما شـهدت المناطق الكردية، ولا سـيما المناطق الجنوبية من محافظة أذربيجان الغربية وإقليم كردسـتان ومحافظة كرمانشـاه، قمعاً شـديداً ومقتل ما لا يقل عن 125 متظاهراً كردياً، بينهم 13 طفلاً و8 نسـاء[63]. ويسـاور المقرر الخاص قلق خاص إزاء عمليات الانتشـار العسـكري الكثيفة في مدن مهاباد وبيرانشـهر وجوانرود منذ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، حيث تفيد التقارير بأن قوات الأمن تطلق النار بشكل عشوائي وأعمى على المتظاهرين ومنازل المدنيين والجامعات والمدارس، ولا سيما في حي باريشيلان في مهاباد وفي جوانرود وسنندج، مما أسفر عن مقتل العشرات. وتوسعت الهجمات على المناطق الكردية إلى ما وراء الحدود الدولية. ففي 26 أيلول/سـبتمبر 2022، أعلنت وكالة تسـنيم للأنباء (التابعة للحرس الثوري الإسـلامي) أن القوة البرية التابعة للحرس الثوري الإسـلامي نفذت جولة جديدة من الهجمات على مواقع الجماعات الإرهابية في إقليم كردستان العراق، مما أسفر عن مقتل 16 شخصـاً على الأقل وإصـابة عشـرات آخرين وتشـريد مئات العائلات. ووقعت هجمات أخرى في 28 أيلول/سـبتمبر 2022 في كويا،

(56) انـظـر www.unicef.org/press-releases/unicef-calls-protection-children-against-all-forms-violence-iran-amid-public-unrest.

(57) انظر https://t.me/kashowra/13272 (باللغة الفارسية).

(58) انظر https://iranhr.net/en/articles/5669.

(59) انـظـر www.amnesty.de/sites/default/files/2022-12/Amnesty-Bericht-Iran-Toetung-Kinder-Jugendliche-Polizeigewalt-Dezember-2022.pdf.

(60) انظر https://iranhr.net/en/articles/5669.

(61) انظر www.amnesty.org/en/latest/news/2022/10/iran-at-least-82-baluchi-protesters-and-bystanders-killed-in-bloody-crackdown.

(62) انظر https://balochcampaign.us؛ و https://iranhrdc.org/bloody-friday-in-zahedan/#_edn55.

(63) معلومات مقدمة من الجمعية الكردستانية لحقوق الإنسان (جنيف) إلى المقرر الخاص في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

استهدفت مدرسة في مخيم للاجئين مما أدى إلى مقتل امرأة حامل وإصابة طفلين، ثم في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 مما أدى إلى مقتل عدة أشخاص[64].

3- أعمال العنف والقتل أثناء مراسم الحداد

31- سُجلت أيضاً أعمال عنف وقتل خلال مراسم الحداد الديني والثقافي، بما في ذلك تلك التي نظمت في ذكرى أربعين وفاة جينا مهسا أميني وأشخاص آخرين. وأفادت تقارير أن قوات الأمن أطلقت النار بالذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع على الحشود العائدة من المقبرة في سقز، بتاريخ 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022، في ذكرى أربعين وفاة جينا مهسا أميني[65]. وفي مهاباد، قتل شخص واحد على الأقل، هو إسماعيل مولودي، بعد أن أطلقت قوات الامن النار عليه بشكل مباشر. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022، ورد أن قوات الأمن استخدمت الذخيرة الحية ضد المشيعين بعد جنازة السيد مولودي وقتلت أربعة أشخاص[66]. وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، قتلت قوات الأمن مهدي حضرتي، البالغ من العمر 17 عاماً، في كرج، مقاطعة البرز، بعد أن أطلقت عليه النار فأصابته في رأسه، خلال إحياء ذكرى أربعين وفاة السيدة نجفي، ويظهر شريطُ فيديو جثته الهامدة ملقية على الأرض وهي غارقة في دمه وقد أحاطت بها قوات الأمن. وفي اليوم نفسه، في كرج، ورد أن قوات الأمن هاجمت الأفراد، الذين هتفوا أثناء إحياء الذكرى، بالهراوات وبنادق الصيد. وأصيبت شقيقة السيدة نجفي في الحادث[67].

4- إصابات المتظاهرين والحرمان من الرعاية الطبية

32- يشعر المقرر الخاص أيضاً بقلق بالغ إزاء العدد الكبير من المحتجين الذين أصيبوا بجروح خطيرة بسبب الطلقات المباشرة في الرأس. وورد أن المئات أصيبوا بجروح خطيرة في العين أو فقدوا بصرهم بسبب استخدام قوات الأمن للخردق والرصاص المطاطي. وتظهر روايات شهود العيان والسجلات الواردة من عدة مستشفيات وعيادات أن نطاق الإصابات شمل تشويه شبكية العين وقطع الأعصاب البصرية وثقب القزحية[68]. وكشف المسعفون في جميع أنحاء البلد أيضاً أن قوات الأمن استهدفت النساء في الاحتجاجات وصوبت نيران بنادقها على وجوههن وصدورهن وأعضائهن التناسلية فأصابتهن بإصابات خطيرة للغاية، ربما تتسبب لهن بعاهات مستديمة[69].

33- وخوفاً من الانتقام والتعذيب والاحتجاز، ورد أن العديد من المحتجين المصابين لم يلتمسوا الرعاية الطبية في المرافق الحكومية. وتشير التقارير أيضاً إلى استخدام سيارات الإسعاف لنقل المتظاهرين إلى مراكز الاحتجاز، ومصادرة الأدوية من قبل الحرس الثوري الإسلامي عند نقاط تفتيش مختلفة وُضعت على مداخل المدن الكردية[70]، وأن الأطباء والموظفين الطبيين تعرضوا لضغوط لإصدار شهادات وفاة

(64) انظر www.tasnimnews.com/en/news/2022/09/26/2779136/irgc-strikes-terrorists-positions-in-krg-again; www.hrw.org/news/2022/10/19/iraq-iran-attacks-kill-civilians-kurdistan-region؛ و www.aljazeera.com/news/2022/11/21/iran-attacks-positions-in-northern-iraq-targeting-kurdish-groups.

(65) انظر www.theguardian.com/world/2022/oct/26/iran-protests-mahsa-amini-grave-crackdown-kurdish-death.

(66) انظر www.isalnews.ir/fa/news/28368 (باللغة الفارسية).

(67) انظر https://twitter.com/elnazkianii/status/1588475308424187905 (باللغة الفارسية).

(68) انظر www.nytimes.com/2022/11/19/world/asia/iran-protesters-eye-injuries.html.

(69) انظر www.theguardian.com/global-development/2022/dec/08/iranian-forces-shooting-at-faces-and-genitals-of-female-protesters-medics-say.

(70) انظر www.kmmk-ge.org/summary-updates-on-the-crackdowns-in-iranian-kurdistan.

بالنص الذي تمليه قوات الأمن[71]. وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر 2022، ندد أعضاء المجلس الطبي في طهران بتدخل قوات الأمن في علاج المتظاهرين الجرحى، وطالبوا بحماية سرية المعلومات الطبية وأدانوا قوات الجيش والشرطة والأمن والقوات المجهولة الهوية لدخولها الجامعات الطبية والمستشفيات، وصدر بيان مماثل عن 94 طبيباً في سقز بتاريخ 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

دال- الاعتقالات واحتجاز المحتجين

1- الاعتقالات الجماعية للمحتجين السلميين

34- يساور المقرر الخاص قلق بالغ إزاء سياسة الدولة المتمثلة في حالات الاعتقال والاحتجاز الجماعيين والتعسفيين للمحتجين. ووفقاً لمنظمات المجتمع المدني، اعتقل أكثر من 000 18 شخص، تم التأكد من هوية 942 2 منهم، منذ بدء الاحتجاجات[72]. ومن بين هؤلاء العشراتُ من المدافعين عن حقوق الإنسان، وما لا يقل عن 600 طالب، و45 محامياً[73]، و576 ناشطاً من نشطاء المجتمع المدني، وما لا يقل عن 62 صحفياً[74]. وحتى تشرين الأول /أكتوبر 2022، ورد أن عدد الاتراك الأذربيجانيين بين المحتجزين وصل إلى 700 1[75].

35- وتمتلئ مراكز الاحتجاز والسجون التي احتجز فيها المحتجون بما يتجاوز طاقتها الاستيعابية وبدون مرافق صحية، ويُنقل المحتجزون إلى مبان غير رسمية دون أي لوائح أو رقابة[76]. وفي حين حُرمت الأسر في كثير من الحالات من أية معلومات عن أماكن وجود أفرادها المحتجزين أو عن وضعهم، طُلب إلى هذه الأسر، في حالات أخرى، دفع مبالغ طائلة لا تستطيع تحملها للإفراج عنهم[77].

36- واعتُقلت أيضاً شخصيات عامة، بينها فنانون ومغنون ورياضيون دعموا الاحتجاجات علناً، وتم استجوابهم وسجنهم ومصادرة جوازات سفرهم[78]. واعتُقلت الممثلة الإيرانية الشهيرة تارانه أليدوستي في 17 كانون الأول/ديسمبر 2022 بعد إدانتها شنق السيد شيكاري. وفي وقت سابق، نشرت صورة لنفسها على إنستغرام بدون حجاب وهي تحمل لافتة كتب عليها "النساء، الحياة، الحرية"، وتم إغلاق حسابها منذ ذلك الحين.

37- وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2022، اعتُقل مغني الراب توماج صالحي لنشره مقاطع فيديو لنفسه يطلب فيها من متابعيه المشاركة في المظاهرات وفي أداء أغاني الراب التي تنتقد السلطات الإيرانية. وظهر في شريط فيديو نشر بعد أيام قليلة من اعتقاله وهو يعترف بأنه كان مخطئاً. وقد ظهر معصوب العينين، وذُكر أنه تعرض للتعذيب[79]. ورغم مخاوف جدية بشأن تأثير استمرار التعذيب المبلغ عنه على صحته، تم تأكيد لائحة اتهامه بتهم نشر الفساد في الأرض، والتي يحتمل أن يعاقب عليها بعقوبة الإعدام، رسمياً في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2022[80].

(71) انظر https://iranhr.net/en/articles/5535.

(72) انظر www.en-hrana.org/a-comprehensive-report-of-the-first-82-days-of-nationwide-protests-in-iran.

(73) ورقة معلومات وردت من مركز أنصار حقوق الإنسان.

(74) انظر https://cpj.org/reports/2022/12/number-of-jailed-journalists-spikes-to-new-global-record.

(75) انظر https://twitter.com/sinayousefilaw/status/1579908477824077825?s=46&t=5T5-9Cj2PHw5CMLZ26Ipvw (in Persian).

(76) انظر https://iranhr.net/en/articles/5526.

(77) انظر www.dw.com/en/iran-the-plight-of-families-of-detained-protesters/a-63651465.

(78) انظر www.hrw.org/news/2022/11/03/iran-thousands-detained-protesters-and-activists-peril.

(79) انظر www.mashreghnews.ir/news/1432070 (باللغة الفارسية).

(80) انظر www.isna.ir/amp/1401090603460 (باللغة الفارسية).

2- اعتقال واحتجاز الأطفال والطلاب

38- إن احتجاز الأطفال والشباب وإساءة معاملتهم أمر مثير للقلق بشكل خاص. وقد اعترفت السلطات بمشاركة الأطفال والشباب على نطاق واسع في الاحتجاجات وتمثيلهم المفرط بين المعتقلين. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر 2022، صرح نائب قائد فيلق الحرس الثوري الإسلامي أن "متوسط عمر معظم الأشخاص المحتجزين خلال الاحتجاجات هو 15 عاماً"[81]. وذكر عضو في البرلمان في مقابلة مع وسائل الإعلام المحلية أن غالبية المتظاهرين الذين اعتقلوا في محافظة خراسان رضوي تتراوح أعمارهم بين 14 و18 عاماً[82]. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أكد وزير التعليم أن عدداً غير محدد من الأطفال قد أرسلوا إلى "مراكز نفسية" بعد اعتقالهم لمشاركتهم في الاحتجاجات المناهضة للدولة[83]. وأشارت التقارير أيضاً إلى أن الأطفال يحتجزون مع البالغين.

39- وشارك الطلاب في أكثر من 140 جامعة في الاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات والاعتصامات وأعمال المقاومة الشجاعة، مثل تقديم العروض الفنية واستعادة الفضاءات التي كان يفصل فيها بين الجنسين. ورداً على ذلك، داهمت قوات الأمن حرم الجامعات والمنامات والمدارس الثانوية، واعتقلت 683 طالباً على الأقل[84]. ولا يزال مكان وجود الكثيرين مجهولاً، في حين صدرت بالفعل أحكام بالسجن على بعضهم. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 2022، أفادت نقابة المعلمين الإيرانيين أن رجال الأمن اختطفوا ثلاثة أحداث في عبدنان في 6 كانون الأول/ديسمبر 2022[85]. ومُنع عشرات الطلاب من دخول جامعاتهم أو جرى وقفهم عن الدراسة[86]، كما اعتقل واحتجز العديد من الأكاديميين، في حين واجه كثيرون آخرون تهديدات أو مضايقات أو اعتقلوا لرفضهم التعاون مع قوات الأمن.

هاء- تعذيب المتظاهرين وإساءة معاملتهم، بما في ذلك الانتهاك الجنسي

40- تلقى المقرر الخاص تقارير وشهادات متسقة عن تعذيب المتظاهرين وإساءة معاملتهم، بما في ذلك ادعاءات بالعنف الجنسي والجنساني.

41- وتقدم مقاطع فيديو جرى تبادلها على وسائل التواصل الاجتماعي أدلة على مستوى العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك صفع النساء على وجوههن، وضربهن بالهراوات، وسحبهن على الأرض، وسحبهن بعنف من شعرهن لخلع حجابهن[87]. ويظهر مقطع فيديو تم تسجيله في شيراز في 24 أيلول/سبتمبر 2022 ضابط شرطة مكافحة الشغب وهو يقوم بشكل متكرر وعنيف بشد شعر امرأة خلعت حجابها في تصرف احتجاجي، وقد اعتدى جنسياً على امرأة أخرى حاولت التدخل عن طريق الإمساك

(81) انظر www.asriran.com/fa/news/860758 (باللغة الفارسية).

(82) انظر www.etemadonline.com/fa/tiny/news-576689 (باللغة الفارسية).

(83) انظر www.ohchr.org/en/press-briefing-notes/2022/10/iran-protests-reports-child-deaths-detentions-are-deeply-worrying.

(84) انظر https://twitter.com/hrana_english/status/1608962432067682307?s=46&t=6gxDtTPfI3hI9XH-zbTgaBA.

(85) انظر https://iranhumanrights.org/2022/12/iran-protests-children-killed-and-tortured-to-crush-dissent.

(86) انظر https://aftabnews.ir/003Ow4 (باللغة الفارسية).

(87) انظر https://twitter.com/dr_rafizadeh/status/1604738348656234497?s=46&t=A1bfI3dHo4gCp5q-TUNuWJg؛ و https://twitter.com/josephiadele/status/1604053070912135169?s=46&t=5Ob-cxqW5bbyho2AvK6glw.

بثديها ودفعها بعنف على الأرض، مما تسبب في اصطدام رأسها بالرصيف[88]. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ورد أن سهى مرتضائي، الأمينة السابقة لمجلس النقابات العامة لجامعة طهران، تعرضت للضرب والتحرش الجنسي والاعتقال أثناء ذهابها إلى العمل[89].

42- وكشفت التقارير المنشورة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 أيضاً أن محتجزتين اعتقلتا خلال الاحتجاجات في إقليم كردستان تعرضتا للضرب بالهراوات والصدمات الكهربائية والاعتداء الجنسي والاعتداء اللفظي والتهديد[90]. ونُشرت أيضاً في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 شهادةُ امرأة شابة رأت التعذيب الجسدي والنفسي وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء احتجازها[91]. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، كشف تحقيق إعلامي عن ممارسة عنف جنسي ضد المتظاهرين، بمن فيهم الأطفال. وفي بعض الحالات، ورد أن الاعتداءات الجنسية صُورت واستُخدمت لابتزاز المحتجين بهدف إسكاتهم، ووقعت جميع هذه الانتهاكات تقريباً في المناطق الكردية[92].

43- ومن المثير للقلق، على وجه الخصوص، أن المحاكم الثورية الإسلامية تعتمد على الاعترافات القسرية المنتزعة تحت التعذيب وغيره من أشكال الإكراه في إدانة المتظاهرين. وتتعلق إحدى القضايا الرمزية، في هذا الصدد، باثنين من المحتجين، محمد مهدي كرامي ومحمد حسيني، اللذين حُكم عليهما بالإعدام استناداً إلى اعترافات انتُزعت منهما بعد تعرضهما للتعذيب وسوء المعاملة، حسبما ورد. ووفقاً للتقارير، تعرض السيد كرامي للتعذيب البدني والنفسي، وتعرض أثناء اعتقاله للضرب المبرح لدرجة أنه أغمي عليه. وتعرض السيد حسيني أيضاً للضرب والركل والإصابة بقضيب حديدي وسلاح صعق كهربائي.

واو- حرية الرأي والتعبير وسلامة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين

44- في فضاء مدني مقيد بالفعل، اشتدت حملة القمع الكاسحة ضد المجتمع المدني منذ بدء الاحتجاجات. وبالإضافة إلى الاعتقالات الجماعية للمتظاهرين، اعتقل عناصر الأمن والمخابرات عدداً كبيراً من الفاعلين في المجتمع المدني، بينهم مدافعون عن حقوق الإنسان ومحامون وصحفيون وفنانون، واتهموا الكثيرين منهم بجرائم تتعلق بالأمن القومي أو النظام العام. وفي معظم الحالات، فُتشت منازلهم ومكاتبهم وصودرت حواسيبهم المحمولة وهواتفهم المحمولة وأمتعتهم الشخصية.

1- اعتقال واحتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المحامون

45- منذ بدء الاحتجاجات، اعتُقل ما لا يقل عن 576 من نشطاء الحقوق المدنية، بمن فيهم المعلمون والنشطاء النقابيون ونشطاء حقوق العمال ونشطاء حقوق الأقليات ونشطاء الحقوق الرقمية ودعاة حماية البيئة[93]. ومن بين هؤلاء ماجد توكلي، وغولروخ إبراهيمي إيراي، وسعيد شيرزاد وشقيقه علي، وأمير عماد ميميراني، وكذلك حسين روناغي وماجد توكلي اللذان أفرج عنهما بكفالة في 26 تشرين

(88) انظر https://twitter.com/alinejadmasih/status/1573762455746101248?s=46&t=-Ywnx6FewmUYmTwamRXUQw.

(89) انظر https://twitter.com/Bidarzani/status/1596914410777636864 (باللغة الفارسية).

(90) انظر www.hrw.org/news/2022/11/03/iran-thousands-detained-protesters-and-activists-peril.

(91) انظر www.bbc.com/news/world-middle-east-63559971.

(92) انظر https://edition.cnn.com/interactive/2022/11/middleeast/iran-protests-sexual-assault/index.html.

(93) انظر https://iranhr.net/en/articles/5526.

الثاني/نوفمبر[94] و19 كانون الأول/ديسمبر 2022[95]، على التوالي. وأطلق سراح أراش صادقي، الذي يعاني من الورم الغضروفي، وهو نوع نادر من سرطان العظام، من السجن بعد خمس سنوات ونصف في أيار/مايو 2021، ولكن أعيد اعتقاله وهو في حالة طبية حرجة، ونُقل إلى سجن إيفين في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

46- وقبض على أكثر من 170 مدافعة عن حقوق الإنسان، بمن فيهن سهى مرتضائي، ولطيفة باشاي، وجينا مدرس غورجي، وبهاره هدايت، رغم الإفراج عن بعضهن بكفالة، حسبما ورد[96]. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر 2022، حُكم على المدافعة البارزة عن حقوق الإنسان نرجس محمدي بالسجن لمدة 15 شهراً أخرى بتهمة "الدعاية ضد الدولة" غيابياً بعد أن رفضت حضور جلسة استماع في المحكمة[97]. وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر 2022، اتهمت السلطات منظمات مجتمع مدني تعمل في الخارج وكيانات مستقلة ومصادر موثوقة للآليات الدولية لحقوق الإنسان التي ترصد حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية بالتورط في تدريب أشخاص على العمل ضد الدولة[98].

47- ومنذ بدء الاحتجاجات، شرعت السلطات الإيرانية في اعتقال 45 محامياً على الأقل لمنعهم على ما يبدو من تمثيل السجناء السياسيين والأفراد المعتقلين في سياق الاحتجاجات. ومن بين هؤلاء نازانين سالاري، ومحمود تاراوات روي، وأستاره أنصاري، وبهاره سهريان جهرومي، وباباك باكنيا، ومصطفى نيلي، وأراش كيخسروي. وحتى 21 كانون الأول/ديسمبر 2022، أفرج عن 26 محامياً بكفالة[99]. ومن بين الذين اعتقلوا منذ بدء الاحتجاجات والذين ما زالوا رهن الاحتجاز السيد كيخسروي[100] والسيد نيلي[101] وسعيد عطائي كاشويي[102]. وفي بيان صدر في 1 كانون الأول/ديسمبر 2022، دعت نقابة المحامين الدولية والعديد من نقابات المحامين ومنظمات المحامين الأخرى السلطات الإيرانية إلى الإفراج الفوري عن جميع المحامين المعتقلين بسبب أي إجراء اتخذوه في إطار واجباتهم المهنية وإلى الحفاظ على استقلالية مهنة المحاماة[103].

2- قمع الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام

48- استمرت التهديدات، بما في ذلك في بعض الحالات التهديدات بالقتل، والتحرش والاحتجاز والعنف ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام. واستُهدفت الصحفيات، بمن فيهن موظفات في بي بي سي نيوز الفارسية ووكالات الأنباء التي تقع مقراتها خارج جمهورية إيران الإسلامية، بشكل غير متناسب بحملات التخويف والتشهير وهوجمن وجرت مضايقتهن من خلال نشر معلومات كاذبة وتشهيرية وتهديدات بالعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، باستخدام منصات الإنترنت ووسائل الإعلام التي

(94) انظر https://isna.ir/xdMQst (باللغة الفارسية).

(95) انظر www.ilna.ir/fa/tiny/news-1311159 (باللغة الفارسية).

(96) انظر https://femena.net/wp-content/uploads/2022/11/No-6_WHRD-arrests.pdf.

(97) انظر www.omct.org/en/resources/statements/iran-narges-mohammadi-sentenced-to-11-years-and-nine-months-in-prison.

(98) انظر https://isna.ir/xdMFyK (باللغة الفارسية).

(99) ورقة معلومات وردت من مركز أنصار حقوق الإنسان.

(100) انظر https://vokalapress.ir/?p=31378 (باللغة الفارسية).

(101) انظر https://vokalapress.ir/?p=31029 (باللغة الفارسية).

(102) انظر www.hra-news.org/2022/hranews/a-38219 (باللغة الفارسية).

(103) انظر https://eldh.eu/wp-content/uploads/2022/12/joint-statement-from-lawyers-abroad-on-lawyers-in-iran.pdf.

تسيطر عليها الدولة[104]. واعتُقلت الصحفيتان، نيلوفر حميدي وإلهه محمدي، اللتان أبلغتا عن وفاة جينا مهسا أميني في 21 و29 أيلول/سبتمبر 2022، على التوالي، ونُقلتا من سجن إيفين إلى سجن قرتشك في 18 كانون الأول/ديسمبر 2022. واتُّهمتا بأنهما عميلتان اجنبيتان متورطتان في التجسس، وهي تهمة يعاقب عليها بالإعدام[105]. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2022، ندد أكثر من 500 صحفي إيراني بتصريحات الحرس الثوري الإسلامي ضد الصحفيتين واستمرار احتجاز زملائهما[106].

49- وحاولت السلطات الإيرانية إسكات وسائل الإعلام العاملة من داخل جمهورية إيران الإسلامية وخارجها وعرقلة تغطية وفاة جينا مهسا أميني والاحتجاجات. وتعرض أفراد عائلات بي بي سي نيوز الفارسية للمضايقة والاعتقال التعسفي والاحتجاز وحظر السفر[107]. وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، قال وزير الاستخبارات إن "قناة إيران الدولية الإخبارية التي تتخذ من لندن مقراً لها صُنفت منظمةً "إرهابية" وأن موظفي القناة و"المرتبطين" بها سيحاكمون" و"أن أي اتصال مع المذيع باللغة الفارسية سيعتبر تعاوناً مع الإرهابيين وتهديداً للأمن القومي"[108].

3- انقطاع الإنترنت والتعقب على الإنترنت

50- منذ 19 أيلول/سبتمبر 2022، أُبلغ عن انقطاع الإنترنت في أجزاء كثيرة من البلد. ففي بادئ الأمر، قطعت السلطات الإيرانية الإنترنت في أقاليم معينة، لكن الانقطاع بات واسع النطاق فيما بعد، إلى جانب قيود على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في جميع أنحاء البلد[109]. وفي 21 أيلول/سبتمبر 2022، تعطلت خدمات الإنترنت عبر الهاتف المحمول واستمرت انقطاعات الإنترنت عبر الهاتف المحمول يومياً في بعض المناطق[110]. وبحسب ما ورد، لا يزال قرار إغلاق بيانات الهاتف المحمول ساري المفعول. وقُيد الوصول إلى إنستغرام، وهو إحدى منصات التواصل الاجتماعي التي ما زالت تعمل في البلد، كما قُيد الوصول إلى واتساب. وفي 22 أيلول/سبتمبر 2022، أعلن رسمياً أن المجلس الأعلى للأمن القومي حظر عدداً من وسائل التواصل الاجتماعي وفرض قيوداً على محركات البحث. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر 2022، قالت وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إن الحكومة بصدد تجريم الشبكات الخاصة الافتراضية[111]. وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر 2022، نشرت مؤسسة إنترسبت (Intercept) الإخبارية تقريراً عن برنامج حكومي يسمح بتتبع هواتف المتظاهرين والتحكم فيها[112].

(104) انظر البلاغ IRN2022/10 متاح في: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27277.

(105) انظر www.theguardian.com/global-development/2022/oct/29/iran-accuses-journalists-who-reported-mahsa-aminis-death-of-spying-for-cia؛ www.dw.com/en/iran-jailed-female-journalists-face-regimes-smear-tactics/a-63866490؛ و https://isna.ir/xdMFyK (باللغة الفارسية).

(106) انظر www.sharghdaily.com/fa/tiny/news-859986 (باللغة الفارسية).

(107) انظر البلاغ IRN2022/10 و www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-64222261.

(108) انظر www.rferl.org/a/iran-international-terrorist-organization/32122561.html.

(109) انظر www.engadget.com/iran-restricts-internet-access-mahsa-amini-protests-194512075.html.

(110) انظر https://netblocks.org/reports/internet-disrupted-in-iran-amid-protests-over-death-of-mahsa-amini-X8qVEwAD.

(111) انظر https://twitter.com/Way2PayMedia/status/1582643872165134336 (باللغة الفارسية).

(112) انظر https://theintercept.com/2022/10/28/iran-protests-phone-surveillance.

زاي- مضايقة الأسر والتستر على انتهاكات حقوق الإنسان

51- تشمل مضايقة وترهيب عائلات الضحايا الذين قتلوا على أيدي قوات الأمن في الاحتجاجات ما يلي: منع العائلات من طلب تشريح الجثث من جهة مستقلة أو استبعادها من عمليات التشريح التي يقوم بها معهد الطب الشرعي الحكومي؛ وفرض قيود على مراسم دفن الضحايا وإحياء ذكراهم؛ والتهديد باحتجاز جثث الضحايا ودفنها سراً في قبور لا تحمل علامات؛ وتسليم الأقارب جثث أحبائهم، ملفوفة في أكفان وجاهزة للدفن، حتى لا تتمكن العائلات من رؤية الإصابات؛ وحرمان العائلات من حقها في إجراء مراسم الدفن وفقاً لتقاليدها الدينية والثقافية؛ وفرض قيود على مكان أو توقيت أو طريقة دفن العائلات لذويها، بما في ذلك فرض قيود على إحياء ذكرى الضحايا عن بعد أو على إقامة مراسم الجنازة؛ ومنع الأقارب من الإدلاء بتصريحات علنية أو إلقاء خطب تندد بعمليات القتل وتكشف عن حقيقتها.

52- وتشمل الحالات الرمزية حالة عائلة سارينا إسماعيل زاده، التي أجبرت على تكرار رواية الانتحار الكاذبة للسلطات حول وفاة سارينا[113]. ومورس نفس الضغط على أسرتي نيكا شاهكرامي وبهناز أفشاري[114]. ويُظهر مقطع فيديو نشر في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 والدة محمد حسن تركمان الذي قتل في الاحتجاجات، معلنة: "طلبوا مني أن أذكر أن ابني قتل في حادث، لا لن أكذب. أنتم قتلتم ابني"[115]. وذُكر أن والد نسرين قادري، وهي امرأة كردية قتلت على أيدي قوات الأمن في طهران في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أُجبر على القول إنها كانت مصابة بالإنفلونزا ولم تشارك في أي احتجاجات[116].

حاء- إصدار عقوبة بحق المتظاهرين إثر محاكمات جائرة بشكل صارخ

1- انتهاك الحق في محاكمة وفق الأصول والحق في محاكمة عادلة

53- مما يثير جزع المقرر الخاص اللجوء إلى عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية الجماعية، وإجراء محاكمات وإدانات عاجلة انتهاكاً لالتزامات الدولة بضمان حق كل شخص في محاكمة عادلة واتباع الإجراءات القانونية الواجبة، الأمر الذي أدى إلى زيادة هائلة في عدد أحكام الإعدام الصادرة وعدد لوائح الاتهام بارتكاب جرائم جنائية ذُكرت بصيغ غامضة وفضفاضة رغم أنها جرائم يعاقب عليها بالإعدام، بما في ذلك الحرابة (حمل السلاح لإزهاق الأرواح أو تدمير الممتلكات أو لإثارة الخوف بين الناس)، و"الإفساد في الأرض" و"البغي" (التمرد المسلح).

54- وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر 2022، بعد شهر واحد فقط من بدء الاحتجاجات، أعلن متحدث باسم السلطة القضائية أن المحاكمات قد بدأت بالفعل في جميع أنحاء البلد مشيراً إلى توجيه اتهامات إلى 315 شخصاً في طهران بتهم "التجمع والتواطؤ بنية تقويض الأمن القومي" و"الدعاية ضد الدولة" و"الإخلال بالنظام العام" والحرابة[117]. وبعد بضعة أيام، في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022، قال رئيس الإدارة القضائية في محافظة طهران إن الإدارة أصدرت ما يقرب من 1 000 لائحة اتهام ضد الأشخاص

(113) انظر www.iranhr.net/en/articles/5514 (باللغة الفارسية).

(114) انظر www.bbc.com/news/world-middle-east-63170486.

(115) انظر https://twitter.com/1500tasvir/status/1588656524938792960 (باللغة الفارسية).

(116) انظر www.tasnimnews.com/fa/news/1401/08/15/2799754 (باللغة الفارسية).

(117) انظر www.tasnimnews.com/fa/news/1401/08/02/2793158 (باللغة الفارسية).

الذين أوقِفوا لعلاقتهم بالاحتجاجات[118]. ووفقاً لمصادر رسمية، وُجِّه الاتهام إلى 118 1 شخصاً بحلول 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2022[119].

55- والسلطات الإيرانية، التي عقدت العزم على سحق الاحتجاجات من خلال تخويف جميع السكان، تُخضع المحتجين لمحاكمات صورية أمام المحاكم الثورية الإسلامية، التي تشتهر بتجاهلها التام لأبسط ضمانات المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة، وهي محاكمات استخدمت لعقود من الزمن للحكم بالإعدام على نشطاء سياسيين وصحفيين ومحامين ومدافعين عن حقوق الإنسان. وتطبيقاً للملاحظة الملحقة بالمادة 48 من قانون الإجراءات الجنائية، لم يتمكن المتظاهرون الذين حوكموا أمام هذه المحاكم من الاتصال بمحاميهم أو مُنع محاموهم من الاطلاع على ملفات قضاياهم.

56- وتلقى المقرر الخاص أيضاً تقارير مؤكدة تبين كيفية استخدام هذه المحاكم لاعترافات المحتجين المنتزعة تحت التعذيب وسوء المعاملة كأساس للإدانات والأحكام القاسية، بما في ذلك السجن وعقوبة الإعدام.

2- أحكام الإعدام وإعدام المتظاهرين

57- خلافاً للمبدأ الدستوري الذي يقضي بالفصل بين السلطات، وجه 227 برلمانياً، في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، دعوة إلى القضاء لتنفيذ عقوبة الإعدام بحق المتظاهرين[120]. في اليوم التالي، طلب رئيس السلطة القضائية من القضاة إصدار الأحكام بسرعة أكبر[121]. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أعلنت وكالة ميزان للأنباء التابعة للسلطة القضائية عن أول محاكمة لمتظاهر يواجه عقوبة الإعدام[122]. وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ذكر رئيس السلطة القضائية أن القضايا المتعلقة بالمتظاهرين يبت فيها في أقصر وقت ممكن مشيراً إلى أن أحكاماً صدرت بالفعل في القضايا التي حوكم فيها أشخاص قتلوا أفراداً من قوات الأمن، وأن المحكمة العليا أيدا بعض هذه الأحكام[123].

58- ونظراً لافتقار الحكومة إلى الشفافية، لا يزال العدد الدقيق للأفراد المحكوم عليهم بالإعدام أو الذين يواجهون تهما يمكن أن تصل عقوبتها إلى الإعدام غير معروف. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت السلطات الإيرانية قد أعدمت شابين، وحكمت بالإعدام على ما لا يقل عن 17 رجلاً بتهم الحرابة والإفساد في الأرض، بينما كان 100 آخرون يواجهون خطر تهم قد تفضي إلى عقوبة الإعدام.

59- ويشعر المقرر الخاص بالجزع لأنه على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك ولايته[124]، والمجتمع الدولي، نفذت الحكومة عمليتي الإعدام بعد أيام قليلة من صدور حكمي الإعدام. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 2022، أعلن القضاء أن محسن شكري، 23 عاماً، أُعدم شنقاً. وحكم عليه بالإعدام في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022[125]. ولم تبلغ أسرته بالأمر إلا بعد تنفيذ الإعدام. وقد أدين بتهمة الحرابة بزعم "إغلاق شارع في طهران، وإثارة الخوف وحرمان الناس من

(118) انظر www.sharghdaily.com/fa/tiny/news-860073 (باللغة الفارسية).

(119) انظر https://isna.ir/xdMNQm (باللغة الفارسية).

(120) انظر https://kayhan.ir/fa/news/253003/227.

(121) انظر https://iranhr.net/en/articles/5578.

(122) انظر www.mizan.news/4494511.

(123) انظر www.mizan.news/4532644.

(124) انظر www.ohchr.org/en/press-releases/2022/11/iran-stop-sentencing-peaceful-protesters-death-say-un-experts.

(125) انظر https://isna.ir/xdMTZm.

الحرية والأمن، وإصـــابة أحد رجال الأمن عمداً بســـلاح أبيض (ســـكين)"[126]. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 2022، أعلن القضـاء الإعدام العلني لماجدي رضـا راهانافارد، 23 عاماً، بتهمة "الحرابة بزعم أنه قتل اثنين من عملاء الباسيج طعناً"[127]. وشُنق في مكان عام بعد 23 يوماً فقط من اعتقاله في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وبدأت جلسـة محاكمته الوحيدة في 29 تشـرين الثاني/نوفمبر 2022 أمام المحكمة الثورية الإسلامية في مشهد بمقاطعة خراسان رضوي. وقبل جلسة محاكمته، بثت وسائل الإعلام الحكومية مقاطع فيديو له وهو يدلي "باعترافات" قسـرية. وفي مقاطع الفيديو، يمكن رؤية ذراعه في جبيرة، مما يثير مخاوف جدية من تعرضـه للتعذيب[128]. وعقب إعدامه، انتشرت أيضاً مقاطع فيديو مهينة تظهره معصوب العينين قبل إعدامه مباشرة، محاطاً برجلين يرتديان قلنسوة سوداء يسألانه عن أمنياته الأخيرة[129]. وكانت ظروف هذه الإعدامات بمثابة أعمال تعذيب.

60- وفي 29 تشـــرين الأول/أكتوبر 2022، مثل ســـتة رجال، محمد بوروغاني، ومحمد غبادلو، وسامان سيدي (ياسين)، وسعيد شيرازي، وأبو الفضل مهري حسين حاجيلو، ومحسن رضا زاده غاراغولو، أمام الفرع 15 من المحكمة الثورية الإسـلامية في طهران لمحاكمة جماعية. وحددت اللافتة الرسـمية التي ظهرت خلف القاضـــي الهيئة التي أجرت المحاكمة الجماعية بأنها "محكمة البت في التهم الموجهة إلى مثيري الشغب في الآونة الأخيرة". وكشفت تلك اللافتة عن الموقف المتحيز للغاية تجاه المتهمين وقوضت افتراض براءتهم. وكان من بينهم السيد غبادلو، البالغ من العمر 22 عاماً، الذي حكم عليه بالإعدام بتهمة "الإفسـاد في الأرض". وبينما ورد أنه يعاني من حالة تتصـل بالصـحة العقلية، لم تطلب المحكمة إجراء فحوصـــات كافية لمعرفة ظروف صـــحته العقلية، وحرم من أدويته أثناء احتجازه في الحبس الانفرادي. وهناك بواعث قلق جدية من أنه تعرض للتعذيب وغيره من ضـروب المعاملة السـيئة. وأشـار تقرير الطب الشرعي، المؤرخ 20 تشرين الأول/أكتوبر 2022، إلى كدمات وإصابات في جسده، تبين بعد فحصها أنها لحقت به عندما كان رهن الاحتجاز. وظل مكان وجود السـيد سـيدي (ياسـين)، مغني الراب، مجهولاً لمدة أسـبوع تقريباً بعد اعتقاله في 2 تشـرين الأول/أكتوبر 2022. واسـتندت عقوبته أيضـاً إلى الاعترافات التي انتزعت منه تحت وطأة التعذيب وسوء المعاملة.

61- وحُكم على الطبيب حميد غاره حسـنلو بالإعدام، وحكم على زوجته، فرزان غاره حسـنلو، بالنفي إلى سـجن الأهواز لتقضـي فيها مدة السـجن البالغة 25 عاماً. وتعرض الزوجان للتعذيب من أجل انتزاع اعتراف من السيد غاره حسنلو وإجبار السيدة غاره حسنلو على الإدلاء بأقوال تدينه، وهي أقوال استخدمت في المحكمة لإدانته[130]. وفي قضـية أخرى، حكم على منوشـهر مهمان نافاز بالإعدام بتهمة الحرابة بزعم إضرام النار في مبنى حكومي خلال الاحتجاجات "بقصد محاربة الدولة الإسلامية".

62- ويسـاور المقرر الخاص القلق لأن عدة أفراد آخرين حُكم عليهم بالإعدام وهم معرضـون لخطر الإعدام، بمن فيهم: منصـور دهمردة، وشـعيب ميربالوتشـيهي ريغي، وإبراهيم نارويي، وكامبيز خاروت في

(126) انظر www.amnesty.org/en/latest/news/2022/12/iran-horrifying-execution-of-young-protester-exposes-authorities-cruelty-and-risk-of-further-bloodshed.

(127) انظر https://khabaronline.ir/xjwtq (باللغة الفارسية).

(128) انظر www.amnesty.org/en/latest/news/2022/12/iran-public-execution-of-majidreza-rahnavard-exposes-authorities-revenge-killings؛ https://p.dw.com/p/4KlLv؛ و www.radiofarda.com/a/32173915.html.

(129) انظر https://twitter.com/ksadjadpour/status/1603372103318773761?s=46&t=7MEaxRH79hDO_EWLfRZ2mQ.

(130) انظر https://en.iranhrs.org/hamid-and-farzaneh-ghareh-hassanlou-sentenced-to-death-and-prison.

محافظة سيستان وبلوشستان؛ ومحمد غبادلو، وسامان سيدي، ومهدي بهمن في محافظة طهران؛ وجواد روحي وأرشيا تاكداستان ومهدي محمدي فرد في محافظة مازندران؛ وسعيد يعقوبي وصالح ميرهاشمي وماجد كاظمي في محافظة أصفهان.

ثالثاً- الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير

ألف- عقوبة الإعدام

63- يعرب المقرر الخاص عن جزعه إزاء الزيادة الحادة في عمليات الإعدام في البلد، ولا سيما الزيادة الهائلة في إعدام مرتكبي جرائم المخدرات، واستمرار إعدام الأشخاص المحكوم عليهم كمجرمين أطفال، واستئناف عمليات الإعدام العلنية، والاستخدام غير المتناسب لعقوبة الإعدام ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية ودينية خلال عام 2022. واعتباراً من 4 كانون الأول/ديسمبر 2022، أفيد أنه تم إعدام ما لا يقل عن 500 شخص، بينهم طفلان و13 امرأة، في عام 2022[131]، وهو أكبر عدد من عمليات الإعدام في السنوات الخمس الماضية. وهذا بالمقارنة مع ما لا يقل عن 330 عملية إعدام في عام 2021 و267 في عام 2020[132]. ولم تعلن المصادر الرسمية سوى عن 58 عملية إعدام في عام 2022. وفي 26 كانون الأول/ديسمبر 2022، ورد أن شخصاً ثالثاً حكم عليه بالإعدام عندما كان طفلاً[133].

64- ويساور المقرر الخاص قلق بالغ إزاء الزيادة الحادة في عدد عمليات إعدام مرتكبي جرائم المخدرات، التي تقدر بنحو 222 عملية عام 2022. وهذا بالمقارنة مع 126 عام 2021 و25 عام 2020[134].

65- وواصلت السلطات الإيرانية إعدام الأشخاص المحكوم عليهم وهم أطفال في انتهاك لالتزامات إيران الدولية بموجب اتفاقية حقوق الطفل[135] والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[136]. وفي آب/أغسطس 2022، أعدم أوميد عليزي، من الأقلية البلوشية، ومحمد حسين علي زاده، وهو مواطن أفغاني، وكلاهما كان يبلغ من العمر 17 عاماً وقت ارتكاب الجرائم المزعومة. وكان يوسف ميرزاوند يبلغ من العمر 16 عاماً وقت اعتقاله؛ وأُعدم في 26 كانون الأول/ديسمبر 2022. ولا يزال ما لا يقل عن 85 طفلاً جانحاً ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم.

66- وفي 1 أيلول/سبتمبر 2022، حُكم على ناشطتين في مجال حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، زهرة (سارة) صديقي وإلهام شوبدار، بالإعدام بتهم غامضة الصياغة وفضفاضة تتعلق بالإفساد في الأرض. وهناك متهمة ثالثة، هي سهيلة أشرفي من أورميا، المحتجزة حالياً في سجن أورميا المركزي، تنتظر الحكم في قضيتها[137].

(131) انظر https://iranhr.net/en/articles/5617.

(132) A/77/181، الفقرة 10.

(133) انظر https://iranhr.net/en/articles/5677.

(134) انظر www.iranhr.net/en/articles/5170.

(135) المادتان 6 و37(أ).

(136) المادة 6(5).

(137) انظر https://iranhr.net/en/articles/5460.

باء- الأقليات العرقية والدينية وغيرها من الأقليات

67- ظلت الأقليات العرقية، بما في ذلك نساء الأقليات، تتأثر بشكل غير متناسب بعمليات الإعدام في عام 2022. وورد أن ما لا يقل عن 147 من البلوشيين، الذين لا يمثلون سوى ما بين 2 و6 في المائة من مجموع السكان، قد أعدموا، وهو ما يمثل 30 في المائة من جميع عمليات الإعدام، وأعدم أكثر من نصفهم بتهم تتعلق بالمخدرات.

68- وظلت الأقلية البهائية الأكثر تعرضاً للاضطهاد الشديد، مع زيادة ملحوظة في عمليات الاعتقال والاستهداف والإيذاء. ولا تزال حالة أكثر من ألف بهائي دون حل في مراحل مختلفة من العملية القانونية. فهم إما ينتظرون صدور حكم في قضاياهم أو إنفاذ الحكم الصادر، بما في ذلك القضايا المتعلقة بأشكال المضايقة، مثل الاعتقالات التعسفية؛ والسجن وسوء المعاملة؛ ومداهمة المنازل ومصادرة الممتلكات الشخصية؛ والإفراج المؤقت بدلاً من شرط دفع كفالة ضخمة دون وجه حق، في انتظار انتهاء محاكماتهم؛ وطرد طلاب من الجامعات أو منعهم من دخوله؛ ومداهمة المباني التجارية وإغلاقها أو رفض إصدار تصاريح العمل لها؛ ومصادرة ممتلكات البهائيين؛ ومصادرة وتدمير المقابر البهائية أو التشكيك المستمر في ملكيتها رغم تقديم الصكوك القانونية ذات الصلة؛ ومنع دفن البهائيين المتوفين؛ والعديد من الحالات الأخرى التي يعاني فيها البهائيون من النظام القضائي غير العادل في البلد.

69- ومنذ تموز/يوليه 2022، شملت حوادث الاضطهاد المبلغ عنها والبالغ عددها 333 حادثاً 80 حالة احتجازات تعسفية واستجوابات واعتقالات غير قانونية، وحوادث أخرى، مثل الضرب وتفتيش أماكن العمل والمنازل ومصادرة الممتلكات وتدميرها والحرمان من التعليم وممارسة الضغط الاقتصادي وتلقي استدعاءات من المحكمة وتدنيس المقابر. وهناك ما لا يقل عن 92 بهائياً في السجن، بينهم أشخاص حكم عليهم بالإقامة الجبرية ويخضعون لرقابة صارمة باستخدام أربطة الكاحل الإلكترونية. ومن بين المعتقلين زعيمان سابقان للطائفة البهائية، هما ماهفاش ثابت وفاريبا كمال آبادي، اللذان اعتُقلا في 31 تموز/يوليه 2022؛ وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 2022، حكم عليهما بالسجن لفترة ثانية تمتد لعشر سنوات، بعد أن كانوا قد أمضوا 10 سنوات في السجن[138].

جيم- استمرار احتجاز أجانب ومزدوجي جنسية تعسفياً

70- يساور المقرر الخاص قلق بالغ إزاء قيام السلطات الإيرانية بإلقاء القبض التعسفي على الأجانب ومزدوجي الجنسية واحتجازهم وإصدار أحكام قاسية عليهم، وذلك على ما يبدو للضغط على الحكومات الأجنبية من أجل تبادل السجناء أو غير ذلك من عمليات الإعادة. ولا يزال المواطن السويدي الإيراني أحمد رضا جلالي، المحتجز تعسفياً منذ عام 2016، عرضة لخطر الإعدام[139]. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، حُكم على أوليفييه فانديكاستيل، عامل الإغاثة البلجيكي المحتجز منذ شباط/فبراير 2022، بالسجن لمدة 40 عاماً و74 جلدة بتهمة التجسس، بعد وضعه في الحبس الانفرادي، وتعرضه لسوء معاملة وظروف احتجاز لاإنسانية، مما أدى إلى تدهور صحته. وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2022، ذُكر أن ما لا يقل عن 21 شخصاً من الأجانب أو مزدوجي الجنسية ما زالوا محتجزين

(138) انظر www.bic.org/news/unbelievable-injustice-mahvash-sabet-and-fariba-kamalabadi-sentenced-second-decade-prison-iran.

(139) A/77/181، الفقرة 26؛ وA/HRC/WGAD/2017/92.

بتهم تجسس في أغلب الحالات[140]، وبينهم سبعة مواطنين فرنسيين[141]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أشار المتحدث باسم السلطة القضائية، مسعود سيتايشي، إلى اعتقال 40 أجنبياً لمشاركتهم في الاحتجاجات[142]. وبين هؤلاء سبعة أشخاص "لهم صلة ببريطانيا"[143].

دال- جهود المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

71- قررت محكمة آبان، التي شكلت للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان خلال احتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر 2019، في حكمها الصادر في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، من بين استنتاجات أخرى، وبالإجماع "أن الحكومة الإيرانية وقوات الأمن، وبما لا يدع مجالاً للشك ... وضعت ونفذت خطة لارتكاب جرائم ضد الإنسانية تشمل القتل والسجن والاختفاء القسري والتعذيب والعنف الجنسي من أجل قمع الاحتجاجات وإخفاء الجرائم المرتكبة"[144].

72- وفي تموز/يوليه 2022، أدانت محكمة سويدية تعمل بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية حميد نوري، المدعي العام السابق ومسؤول السجن الذي اعتقل في مطار ستوكهولم في عام 2019، لدوره في التعذيب والإعدام الجماعي في جمهورية إيران الإسلامية خلال عام 1988، حيث ذكر أن آلاف السجناء السياسيين أعدموا بناء على أوامر من المرشد الأعلى آنذاك آية الله الخميني. ووجدت المحكمة السيد نوري مذنباً بارتكاب جرائم حرب وقتل وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة[145].

73- وفي 14 أيلول/سبتمبر 2022، قدم بلاغ، بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، نيابة عن رابطة أسر ضحايا الرحلة PS752 إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، مع معلومات وأدلة على جرائم حرب محتملة وجرائم ضد الإنسانية ارتكبها الحرس الثوري الإسلامي، قبل وبعد إسقاط الطائرة الأوكرانية في 8 كانون الثاني/يناير 2020[146].

هاء- أحداث أخرى مثيرة للقلق

74- في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022، وقعت حوادث بما في ذلك حريق وانفجارات وإطلاق نار في سجن إيفين سيئ السمعة في طهران، الذي يحتجز فيه سجناء سياسيون وأجانب ومزدوجو جنسية، مما أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص على الأقل وإصابة أكثر من 60 شخصا[147]. وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أفيد عن مقتل ما لا يقل عن 15 شخصاً وإصابة 40 آخرين في هجوم على موقع

(140) انظر https://iranhumanrights.org/2018/05/who-are-the-dual-nationals-imprisoned-in-iran.

(141) انظر https://iranwire.com/en/politics/109748-two-more-french-nationals-held-in-iran-bringing-total-to-seven.

(142) انظر www.mehrnews.com/news/5637641 (باللغة الفارسية).

(143) انظر www.theguardian.com/politics/2022/dec/26/british-dual-nations-urged-to-leave-iran-tehran-arrests-protest-crackdown.

(144) محكمة آبان، الحكم، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، الفقرة 552. متاح في https://abantribunal.com/wp-content/uploads/2022/11/Aban-Judgment-Final.pdf.

(145) انظر www.aljazeera.com/news/2022/7/14/sweden-hands-life-sentence-to-ex-iranian-official-over-1988-purge.

(146) انظر www.theguardian.com/world/2022/sep/14/our-lives-are-destroyed-families-take-fight-for-truth-of-flight-752-to-icc.

(147) انظر www.reuters.com/world/middle-east/exclusive-deadly-iran-jail-fire-erupted-police-clashed-with-inmates-sources-say-2022-10-20.

ديني شـــيعي في شـــيراز، وأعلنت جماعة داعش الإرهابية مســـؤوليتها عن الهجوم[148]. وفي 12 آب/أغسطس 2022، طُعن الكاتب سلمان رشدي عدة طعنات في نيويورك. ورغم أن السلطات الإيرانية نفت أي صلة لها بذلك الهجوم، فإنها تمسكت باستمرار بفتوى المرشد الأعلى الراحل، آية الله الخميني، الصادرة عام 1989، والتي أدانت السيد رشدي رسمياً بالإعدام. وبعد هجوم أغسطس/آب، ألقت باللوم عليه لتجاوزه "خطاً أحمر" بشأن الإسلام من خلال كتاباته[149].

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

75- يشيد المقرر الخاص بجميع الذين استمروا في إيصال المعلومات رغم المخاطر الجسيمة التي يتعرض لها جميع من يبلغون عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. واستناداً إلى الكم الهائل من المعلومات والشـــهادات الواردة، وبعد اســـتعراض جميع الأدلة المتاحة، يقدم المقرر الخاص الاستنتاجات التالية:

(أ) لا تتسم التحقيقات المزعومة في وفاة جينا مهسا أميني بالمصداقة والشفافية، ولم تســـتوف الحد الأدنى من متطلبات الحياد والاســـتقلال[150]. وتشـــير الأدلة المتاحة التي قدمها مختلف المخبرين المســـتقلين، فضـــلاً عن تعليقات مصـــادر طبية موثوقة، إلى تورط الدولة وإلى ارتكابها أعمال عنف وأعمالاً وحشية؛

(ب) منذ بدء الاحتجاجات، حرضت أعلى مستويات الدولة على العنف وأوعزت إلى قوات الأمن "بمواجهة الأعداء". وتماشياً مع هذه التعليمات العسكرية، عمدت قوات الأمن الإيرانية، فيما يبدو أنها ســـياســـة متبعة في جميع مناطق البلد، وخاصـــة في المناطق الكردية والبلوشـــية، إلى قتل مئات المتظاهرين، وبينهم أطفال. وتصـــل عمليات القتل هذه إلى حد الحرمان التعســـفي من الحياة انتهاكاً للمادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يضم جمهورية إيران الإسلامية بين الدول الأطراف فيه[151]؛

(ج) شرعت السلطات الإيرانية، في خرق لالتزامها الدولي بضمان الحق في عدم التعرض للاعتقال أو الاحتجاز التعسفيين، في اعتقال واحتجاز آلاف الأشخاص على نطاق واسع عقاباً لهم على ممارســـتهم المشـــروعة لحقوقهم في حرية التعبير والرأي والتجمع الســـلمي وتكوين الجمعيات، مســـتهدفة الطلاب، والمدافعين عن حقوق الإنســـان ونشـــطاء المجتمع المدني والصـــحفيين والمحامين. وانتهكت السلطات الإيرانية التزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل عندما اعتقلت الأطفال المشاركين في المظاهرات واحتجزتهم تعسفاً وأرسلتهم إلى "مراكز العلاج النفسي" لأغراض إصلاحية أو إلى مراكز احتجاز البالغين؛

(د) يعرب المقرر الخاص عن جزعه إزاء إعدام اثنين من المحتجين وإزاء ما أفيد عن الحكم بالإعدام على عدة أشخاص آخرين بعد محاكمات صورية، مما يشكل انتهاكاً للحق في محاكمة عادلة وحرماناً من الحق في محاكمة وفق الأصول. ويؤكد من جديد أن جميع أحكام الإعدام وما يتبعها من عمليات إعدام تشكل حرماناً تعسفياً من الحياة؛

(148) انظر www.aljazeera.com/news/2022/10/26/attack-on-shiraz-shrine-kills-15-iranian-state-media.

(149) انظر www.theguardian.com/books/2022/aug/15/iran-says-salman-rushdie-and-supporters-to-blame-for-his-attack.

(150) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36(2018)، الفقرة 28.

(151) المرجع نفسه، الفقرتان 13 و17.

(هـ) التقارير المتعلقة بالتعذيب المنهجي وسوء معاملة المتظاهرين، بما في ذلك ادعاءات العنف الجنساني والجنسي واغتصاب وتعذيب الأطفال والشباب، مروعة للغاية ويجب تحديد مرتكبي هذه الجرائم الخطيرة للغاية في القانون الدولي ومحاسبتهم؛

(و) وُثقت منذ بدء الاحتجاجات انتهاكات خطيرة لحق الشخص في الحياة والحرية والأمان على شخصه، والحق في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والحق في عدم التعرض للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والحق في عدم التعرض للاعتقال أو الاحتجاز التعسفي كجزء من سياسة واضحة تحرض عليها الدولة على أعلى مستوى بهدف سحق الاحتجاجات بأي ثمن. ويشير حجم هذه الانتهاكات وخطورتها إلى احتمال ارتكاب جرائم دولية، لا سيما جرائم ضد الإنسانية تتمثل في القتل والسجن والاختفاء القسري والتعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي والاضطهاد.

ألف- توصيات موجهة إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية

76- يوصي المقرر الخاص الحكومة والقضاء والبرلمان، حسب الاقتضاء، بما يلي:

(أ) قبول المسؤولية الكاملة عن وفاة جينا مهسا أميني في الحجز واتخاذ إجراءات علاجية فورية مناسبة؛ إجراء تحقيق مستقل ونزيه وشامل وفعال وموثوق وشفاف في وفاتها وضمان محاسبة جميع الجناة المسؤولين؛

(ب) ضمان عدم استخدام القوة المميتة إلا عندما يتعذر تماماً تجنبها لحماية الأرواح، وفقاً للمبدأ 9 من المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، والسماح للجميع بالمشاركة في تجمعات مشروعة وسلمية، وفقاً للمادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

(ج) الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين والمحتجزين والمحكوم عليهم، ولا سيما المحكوم عليهم بالإعدام، منذ 16 أيلول/سبتمبر 2022، بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية الرأي والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات؛

(د) المبادرة فوراً إلى وقف جميع أشكال العنف والتعذيب وسوء المعاملة ضد المتظاهرين، بما في ذلك العنف الجنسي والتحرش بالفتيات والنساء، وإصدار تعليمات عاجلة إلى جميع سلطات إنفاذ القانون والسجون في هذا الصدد، وضمان محاسبة جميع الجناة المسؤولين عن العنف والتعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي والتحرش بالفتيات والنساء؛

(هـ) ضمان إمكانية اتصال جميع الأشخاص المتهمين بارتكاب أي جريمة بمحام من اختيارهم خلال جميع مراحل الإجراءات القضائية، بما في ذلك خلال مرحلة التحقيق الأولي والاستجواب، ومدّهم بالمساعدة القضائية، حسب الحاجة؛ وضمان الحق في محاكمة عادلة، وفقاً للمادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ وضمان حماية السجناء والمحتجزين من جميع أشكال التعذيب وسوء المعاملة، وعدم قبول الاعترافات المنتزعة عن طريق التعذيب أو سوء المعاملة كأدلة مطلقا؛ والتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

77- ويوصي المقرر الخاص السلطات الإيرانية بما يلي:

(أ) الإلغاء الفوري لعقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم، من خلال التشريع، وفرض وقف فوري لتنفيذ أحكام الإعدام، بما في ذلك إعدام مرتكبي جرائم المخدرات، وتخفيف جميع أحكام الإعدام، ريثما يتم إلغاء عقوبة الإعدام؛

(ب) تعديل الدستور، وإلغاء القوانين التي تميز بين الجنسين، بما في ذلك اللوائح التي تفرض قواعد لباس إلزامية، وإلغاء جميع اللوائح والإجراءات التي تعمد وكالات الدولة بموجبها إلى رصد أو مراقبة لباس المرأة أو سلوكها في الحياة العامة أو الخاصة، وسن قوانين وسياسات لضمان المساواة التامة للنساء والفتيات في الشؤون العامة، بما في ذلك في التوظيف وفي قوانين الأحوال الشخصية والأسرة، وسن تشريعات وسياسات إدارية فعالة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك عن طريق إلغاء التشريعات التي تخفف من العنف الجنساني أو تبرئ مرتكبيه؛

(ج) التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة دون تحفظات وضمان اتساق القوانين والممارسات المحلية امتثالاً تاماً لهذه الاتفاقية وللالتزامات الدولية الأخرى؛

(د) ضمان عدم إخضاع المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المدافعات عن حقوق الإنسان، والمحامين، والصحفيين، والمواطنين المزدوجي الجنسية والرعايا الأجانب، وأسرهم، للمضايقة أو العنف أو الاعتقال التعسفي أو الحرمان من الحرية أو الحياة أو غيرها من العقوبات التعسفية، والمبادرة فوراً إلى إطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين أو الموقوفين تعسفاً؛

(هـ) حماية حقوق جميع الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية ودينية وجنسية؛ القضاء على جميع أشكال التمييز ضدهم في القانون والممارسة والإفراج عن جميع المسجونين لممارستهم حقهم في حرية الدين أو المعتقد، أو التمتع بثقافتهم أو استخدام لغتهم؛

(و) الإفراج الفوري عن جميع الأجانب ومزدوجي الجنسية المحتجزين تعسفا؛

(ز) اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتخفيف من آثار العقوبات، والوفاء بالتزامات جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التزاماتها بحماية الفئات الضعيفة، وإنشاء آليات مالية شفافة لضمان استمرار تجارة الأدوية وغيرها من المواد الإنسانية الأساسية؛

(ح) معاودة العمل والتعاون الكاملين مع المقرر الخاص والتعاون الكامل مع البعثة الدولية لتقصي الحقائق، بما في ذلك عن طريق السماح للمقرر الخاص وبعثة تقصي الحقائق بإجراء زيارات إلى البلد.

باء- توصيات إلى المجتمع الدولي

78- يحث المقرر الخاص المجتمع الدولي على مواصلة إعطاء الأولوية لقضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق ما يلي:

(أ) دعم جهود المساءلة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم المحتملة بموجب القانون الجنائي الدولي المرتكبة منذ بدء الاحتجاجات في أيلول/سبتمبر 2022، وكذلك الدعوة إلى المساءلة فيما يتعلق بالأحداث الرمزية التي جرت منذ زمن طويل وقوبلت بإفلات مستمر من العقاب، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري والإعدامات بإجراءات موجزة والإعدامات التعسفية عام 1988 واحتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛

(ب) التعاون الكامل مع السلطات الإيرانية في إطار آليات الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان، وفي الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف؛

(ج) الاستمرار في تطبيق عقوبات محددة الهدف على المنظمات والأفراد الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والاستفادة الكاملة من مبدأ الولاية القضائية العالمية لضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات والجرائم المتعلقة بحقوق الإنسان بموجب القانون الدولي؛

(د) دعم الشعب الإيراني من خلال زيادة تعزيز أحكام الوصول إلى الإنترنت.

79- **ويحث المقرر الخاص الدول التي تفرض عقوبات على جمهورية إيران الإسلامية على ضمان أن يكون للاستثناءات الإنسانية والتدابير ذات الصلة تأثير واسع وعملي وأن تنفذ هذه التدابير بسرعة وفعالية للتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة للعقوبات على حقوق الإنسان.**